

تقرير

نفايات النبطية
ترفع اليوم

أمال خليل

تبرّعت أربع بلديات في منطقة النبطية بتقديم عقارات ضمن نطاقها لبلدية مدينة النبطية لتطمر النفايات المتراكمة في أحيائها. إزالة النفايات من المدينة، التي تبدأ اليوم، تشكل جزءاً من خطة حل الأزمة التي قدمها الرئيس نبيه بري لاتحاد بلديات الشقيف والنبطية الذي تسيطر عليه حركة أمل، علماً بأن النفايات أغرقت المدينة منذ أكثر من شهر ولم تبادر «أمل» أو حزب الله إلى تدبير حل سريع توافقي. بفضل احتفال ذكرى تغييب الإمام موسى الصدر الذي نظّمته «أمل» في النبطية قبل أقل من أسبوعين، أُزيل جزء من الأكوام من الطرقات المؤدية إلى مكان الاحتفال، قبله وبعده بيوم. عدا ذلك، كانت القوى النافذة تتفجر على تراكم الأزمة وتوافق على ربط أزمة النبطية بمناقصة تلزيم النفايات في المناطق، مع أن الحل «منها وفيها». في الكفور معمل لمعالجة النفايات جاهز منذ أكثر من عام ونصف ينتظر التشغيل، بجواره مطمر لطمر العوادم. بعد أسابيع من إلغاء المناقصة، قام رئيس الاتحاد محمد جابر بإرسال كتاب رسمي إلى وزير التنمية الإدارية الوصية على المعمل، نبيل دو فريج، يطلب منه سحب ملف النبطية من مجلس الوزراء وتخصيص مناقصة خاصة به. يوم السبت الفائت، أرسل دو فريج موافقته للاتحاد. الأخير يعقد في غضون خمسة أيام جلسة لإطلاق المناقصة. اللافت أن الوزارة والاتحاد توافقا على تعديل العقد المشترك بينهما، الذي وضع عند تشييد المعمل. من التعديلات، إعطاء الوزير صلاحية إلغاء المناقصة. هذا البند كان من حصة الاتحاد الذي استخدمه سابقاً كيداً وتسبب في الأزمة الحالية. عندما ألغى المناقصة التي فازت بها شركة محسوبة على حزب الله، بينما كان الاتفاق من تحت الطاولة على فوز شركة محسوبة على «أمل».

كذلك يحق للوزير، بحسب العقد الجديد، مراقبة عمل الشركة المشغلة في العام الأول وتأليف لجنة مشتركة من رئاسة الاتحاد والبلديات المجاورة للمعمل للإشراف عليه والتأكد من سلامة إدارته.

بلدية النبطية تحاول بدءاً من اليوم إزالة آثار النفايات عبر رش المبيدات والكلس وتوزيع 35 ألف كيس على المنازل مخصصة لفرز النفايات من المصدر.

انفراج أزمة النبطية تقابله بوادر أزمة جديدة في صور. لم يشكل إعلان إقفال مكب رأس العين العشوائي الحل. فقد تبين أن عملية إزالة المكب ستنتج مكباً آخر في جواره. مشروع المعالجة الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويشرف عليه كل من اتحاد بلديات صور ووزارة التنمية الإدارية، يقوم على غرلة النفايات في المكب وردم العوادم الناتجة منها في عمار مجاور تم استملاكه لتحويل جزء منه إلى مطمر صحي. المطمر على غرار المكب الحالي يرتفع عن سطح البحر حوالي 10 أمتار ويقع فوق خزان من المياه الجوفية ويحاذي برك رأس العين التي تغذي منطقتي صور والنبطية. ما يزيد من مخاوف الناشطين أن الأرض حيث يقع المطمر رملية، ما يسمح بتسرّب أسرع لرواسب النفايات إلى باطنها، علماً بأن تقارير عدة نفذها خبراء ببييون في المنطقة كشفت نسباً عالية لأمراض سرطان الرئة والتهاب الأذن الوسطى بين سكان البلدات المجاورة للمكب القائم منذ أوائل التسعينيات.

ماركس ضد سبنسر

بين الحراك والسياق والمؤتمر

غسان ديبه

«إن أي شكل جديد من الصراع يطرح أخطاراً أو تضحيات جديدة سيؤدي حتماً إلى تفكيك أي تنظيم غير حاضر لخوض هذا الشكل الجديد من الصراع»

لبنان

كان الحزب الشيوعي اللبناني يستعد لعقد مؤتمره الحادي عشر في 23 من أكتوبر، ولكن بقرار مفاجئ للجنة المركزية للحزب تم «تجميد أعمال المؤتمر». من المؤسف أن الحزب الذي ينخرط بقوة في الحراك الشعبي يتخلّى عن فرصة إمكانية استنهاض قواعده الحزبية واجتذاب الذين نزلوا إلى الساحات ليقولوا لا للنظام الطائفي، وذلك عبر طرح نفسه كحزب متجدد فاعل يطرح برنامجاً للتغيير وهيكلية لانخراط الطبقات والمجموعات المتقدمة في المجتمع في عملية التغيير هذه. وكان من المهم أن يفعل ذلك في خضم الحراك ليكون المؤتمر فعلاً سياسياً وليس تقليداً يؤجل انعقاده ربطاً بانتهاء الحراك إن إيجاباً أو سلباً.

والمفارقة أن الحراك الواسع يتجه بعد قرار التجميد إلى احتمالات الانحلال بسبب إصابته برهاب التسييس ولتركيزه أكثر فأكثر على مسألة النفايات وحلولها التقنية والبيئية وتقديس البلديات (التي هي في الكثير من الأحيان أسوأ من الدولة المركزية ومكان لتجذر العصبية والمصالح العائلية والمذهبية والمناطقية وعبادة الشخص، ومثال على ذلك تفريخ «القصور» البلدية) والارتباك الحاصل بعد خطة

شهب الأخرية وبعد البيان والمؤتمر الصحافي الفاشل للجنة متابعة حراك 29 آب الأسبوع الماضي، والذي أتمنى ألا يكون الكثير من اللبنانيين قد حضروه. والمفارقة أيضاً أن قرار التجميد يترافق مع إخفاء دور الشيوعيين القيادي في هذا الحراك وقبولهم في العلن أن يكونوا جنوداً فقط. بغض النظر عن هذا القرار الخاطئ ومال الحراك وامتى سيعقد المؤتمر، سأحاول في هذه المقالة وضعه في السياق الذي نعيش فيه اليوم، أي محاولة الاجابة عن سؤال أساسي: هل الطرف والسياق الحالي وروح العصر تعطي الشيوعيين أسباباً للتفاوض بأن يكون لديهم إمكانية التحول إلى حزب سياسي فاعل؟ يعيش الشيوعيون اللبنانيون اليوم أفضل الأوقات منذ سقوط جدار برلين واتفاقيات الطائف وانهيار الاتحاد السوفياتي. فبعد تلك الأحداث بزغ نجم الحرية وأمال الرأسمالية اللبنانية الجديدة بحيث اعتقد كل لبناني أنه يستطيع أن يفتني من ماكينة الاقتصاد الجديد، وأنت أيام التعاون بين الطوائف، يغيثها الدين العام وآلية التوزيع للدولة على الطوائف والبورجوازية الريفية. على المستوى العالمي كان لنمو الولايات المتحدة في التسعينيات والاعتقاد السائد بنهاية الدورات الاقتصادية الأثر البالغ في إقناع الكثيرين بأنه تم اكتشاف الكأس المقدسة للرأسمالية، أي انتهاء عصر الأزمات، وبالتالي أصبح

الحراك الشعبي
في لبنان فتح كوة
في جدار النظام
الطائفي المغلق

المزعومة للرأسمالية وبفكرة نهاية التاريخ. كذلك فإن صعود اليسار في أميركا اللاتينية وأوروبا وصعود الصين كمركز جذب إيديولوجي، وإن بأشكال جديدة، شكلا الوجه السياسي لازمة الرأسمالية. أما في العالم العربي، فالربيع العربي أتاح الفضاوات لانعاش اليسار في تونس ومصر، والآن في العراق، وتحطم الفكر الإسلامي السياسي في صراعات مذهبية في ما بين أجنحته وفي فشله في القيادة عند الوصول إلى السلطة وتحوله إلى الارهاب أو إقامة سلطات عدمية.

اليوم، الحراك الشعبي في لبنان فتح كوة في جدار النظام الطائفي المغلق. لم يعد هناك وقت للبكاء على الاطلال ولا للدفاع عن فكرة الحزب - القلعة. الشيوعيون كأفراد لم يعد لديهم شيء يشدهم إلى الورا، وبقي على الحزب أن يعلن أن لا عودة إلى الورا، وأنه جدير بأن يكون حزب التقدم والاشتراكية الذي على عاتقه تغيير البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الطالمة، ليس فقط من أجل أن تنتصر الطبقة العاملة، بل من أجل أن ينتصر المجتمع ككل على الرأسمال والطائفية، ومن أجل أن تنتصر الطبيعة أيضاً، لأن الطائفية والرأسمالية اللبنانية انتقلتا إلى مرحلة التوحش، ليس فقط ضد أعدائهما الطبقيين والسياسيين، بل ضد المجتمع والطبيعة نفسيهما.

تقرير

تشغيل معمل فرز نفايات بعلبك

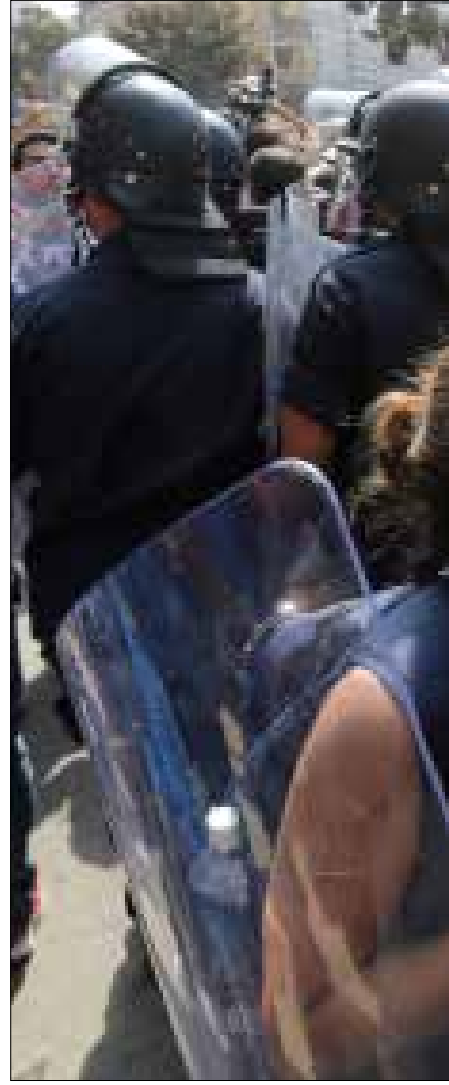
رامح حمية

بدأ أمس تشغيل معمل فرز وتسيخ النفايات في منطقة التل الأبيض، في بعلبك. رزّ تشغيل المعمل أطلق بعد احتفال حضره وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دي فريج، ومدير مكتب التعاون الإيطالي في لبنان جانانديرا سانديري، ومسؤول قسم التنمية المستدامة في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان مارسيلو موري، وفعاليات البقاع، رئيس بلدية بعلبك حمد حسن، أشار إلى أن

هذه المنشأة احتاجت الكثير من الوقت والمتابعة إلى أن انطلقت. فيما أشار موري إلى أن لبنان «يعاني من نقص مخيف في البنى التحتية المعتمدة لمعالجة النفايات، كذلك إن 8% فقط من النفايات البلدية يجري تدويرها، و9% تُعالج على طريقة الكومبوست، مع أن نصف النفايات هي عضوية». وأوضح أن «معمل معالجة نفايات بعلبك يستطيع معالجة 70 طناً من النفايات يومياً، وقدرته ستزداد في إطار أحد برامج الاتحاد الأوروبي لتمويل مطمر تقني،

ومع نهاية العام الحالي سيُفتتح معمل إنتاج البيوغاز الموجود إلى جانب المعمل، ما يسهم بتغذية قسم من المدينة بالتيار الكهربائي». أما سانديري، فأعلن أن مكتبته سيُسهم في إغلاق وتنظيف مكب الكيال «كخطوة أولى لإعادة تاهيله». وتعهّد دي فريج بالسعي مع الاتحاد الأوروبي لتوسيع المعمل كي يخدم المناطق التي تقع في محافظة بعلبك، الهرمل، وبالتالي رفع قدرته الاستيعابية إلى نحو 250 طناً في اليوم.

التعبير



تعرضوا للضرب المبرّح قبل توقيفهم، «فيما قد يكون وصول المحامين إلى المراكز أسهم بالحؤول دون تعرّضهم للضرب داخل مراكز الاحتجاز». يرى المحامي ماجد فياض أن كل قيد على حق التظاهر السلمي الذي لا يتخلل مساً أو ضرراً بالأماك العامة هو انتهاك للدستور اللبناني وللمواثيق الدولية ولا يجوز التعدي على حرية التنقل والتجمع التي تتجسد في حق التظاهر، لافتاً إلى أن السلطات الرسمية خطئاً إذا ما حاولت التعامل مع ظاهرة الحراك المدني بالقمع، إذ إنه سيؤدي إلى تفاقمه.

بإعادة النظر في قرار الصرف، وإلا فإن المصروفين يطالبون بتعويضات إضافية تبلغ أربعين شهراً. وقد أحالت رئيسة دائرة التحقيق في الوزارة الشكوى إلى اللجنة المختصة لمتابعة هذا الموضوع بشكل صارم وعادل». في المقابل، اكتفى مدير عام شركة سوكلين محمد علي حديب، في اتصال مع «الخبار»، بالقول: «سمعنا بالشكوى مثلما سمعت بها، ولم نتبلغ شيئاً حتى الآن، إلا أننا سنكون تحت سقف القانون، وحاضرون لأن نسير بما تقرره وزارة العمل، وفي الخدمة لاتخاذ أي إجراء».